

## البناء

### كوا ليسا

قالت مصادر كويتية متابعه للمحادثات اليمنية إن أمير الكويت تلقى دعماً أميركياً واضحاً لدفع المحادثات بين الفريقين اليمنيين والتزاماً سعودياً بوقف الغارات الجوية وفقاً لكلام قائله الرئيس الأميركي بحضور الملك السعودي وأمير الكويت عن تفاقم حضور «القاعدة» في اليمن، في ظل الحرب، واعتبار هذا الأمر بمثابة خطر على الأمن القومي الأميركي لا يمكن التساهل معه، مطالباً ببلوغ نهاية آيار المقبل مع خارطة طريق واضحة لحكومة يمنية موحدة.

## بعد إقرار حمد وبوح كيري: المعارضة السورية... هل من مُذكر؟

■ د. محمد بكر

عندما يغادرون ينطلقون بالحقيقة ويتكاثرون على السنتمهم ما خفي واختبأ خلف الكواليس، هذه بالضبط كانت حال رئيس الوزراء القطري الأسبق حمد بن جاسم آل ثاني متصدراً البدايات، و«النجم اللامع» في تلافيف الحرب السورية، عندما أقر في حديث لصحيفة «فايننشال تايمز» بأن بلاده أعطيت الضوء الأخضر لقيادة الحرب ضد سورية وفيها، وكانت المحرك الرئيس لها، مؤكداً حصول تغيير حينها في المشهد السياسي تصدّرت فيه العربية السعودية المهمة، وأرادت لقطر أن تكون في المقعد الخلفي، ولم يجد الوزير القطري أي حرج في تظهير ذكاء إيران وتفوقها على العرب الذين أثبتوا (بحسب حمد) أنه لا يمكن الاعتماد عليهم، وأن منطقة الخليج ظلت تتحكم بأسعار النفط من أجل الحرب على مدى ثلاثين عاماً من دون أي ربح في المقابل، مؤكداً أن الولايات المتحدة لن تأتي إلى المنطقة كما في السابق.

هذه التصريحات وفي توقيت انهارت فيه المفاوضات السورية في جنيف، انسحب خلالها وفد المعارضة وباتت فيه هدنة وقف إطلاق النار هي الأخرى بحسب «نبوءات» أوباما على حافة الانهيار، إنما تشكل رسالة سياسية من جملة رسائل سياسية عدة موجهة إلى المعارضة السورية تحديداً، التي لا تعرف في ماذا يعول وفندا وما هي أوراق القوة وعوامل الضغط التي في حوزته حتى يصيغ

مثل هذا «الحد»، في وقت كانت فيه «قامات» قد انخرطت في الأزمة السورية وكان لها اليد الطولى فيها، وفي لحظة معينة تمّ إنهاء أدوارها والحذ من حضورها السياسي؟ بدوره، لم تحط قدماً أوباما أرض الحجاز، ولم تخرج القمة الخليجية - الأميركية بيانياتها الختامي الراض لتدخلات إيران في المنطقة والداعي لمرحلة انتقالية في سورية من دون الأسد كرمي لعيون المعارضة، بل من أجل المصلحة الأميركية قبل أي شيء، لجهة العمل على نظرية الأجزاء وما شابها من توتر لا سيما بعد تدارس الكونغرس لقرار يسمح للمتضررين من هجمات 11 أيلول وهجمات أخرى، برفع دعاوى قضائية دولية ضد أوباما أجنبية، قامت على إثرها الملكة بالتهديد بسحب أصولها من البنوك الأميركية، فكان تعهد أوباما الشفهي للعاهل السعودي حاضراً باستخدام الفيتو وعدم تمرير القرار.

أوباما نفسه الذي خذل حلفاءه مراراً عاد وخلال جولته في أوروبا، وفي تصريح لهيئة «بي بي سي» الإخبارية ليعيد مسلسل الخذلان، لجهة القول بأنه سيكون من الخطأ إرسال قوات برية إلى سورية وقلب نظام الأسد، مضيفاً أن الحل العسكري وحده لن يسمح بحل المشكلات على المدى البعيد في سورية.

تصريحات كيري أيضاً الذي لم تعد عيناه بمقدورهما التمييز بين مسلحي المعارضة المعتدلة والارهابيين في ساحة القتال في سورية على حدّ تعبيره، حتى قلقه مما سماه تعجّل موسكو ودمشق للقضاء على الإرهاب، وريبة

## إسرائيل... وضّم الجولان

■ راسم عبيدات - القدس المحتلة

في السابع عشر من الشهر الحالي ولأول مرة منذ (49) عاماً عقدت الحكومة الإسرائيلية جلستها الأسبوعية على أرض الجولان السوري المحتل، ورئيس وزراء حكومة الاحتلال نتياهو في تحدٍّ واضح وبكل صلف وعنجهية قال: «إن هضبة الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد» ولن تتسحب منها تحت أي ظرف، وهذه الجلسة الاستفزازية لا بدّ أنها ترجع لأسباب عدة وتنطوي على مجموعة رسائل أراد أن توصلها حكومة الاحتلال إلى أكثر من جهة وطرف.

وقبل التفرّق إلى ذلك، لا بدّ لنا من القول بأنّ الكنيست الصهيوني سنّ قانون ضمّ الجولان في 14/12/1981، بناءً على اقتراح قدم من مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت. وفي تشرين الثاني من عام 2010 صنّت حكومة نتياهو قانون «الاستفتاء العام، بغرض وضع العراقيل أمام أيّ انسحاب من أرض تخضع للسيادة «الإسرائيلية» والمقصود هنا على وجه التحديد الجولان والقدس الشرقية. أكد هذا القانون على أنّ أيّ انسحاب «إسرائيلي» من أيّ منطقة خاضعة للسيادة «الإسرائيلية» يحتاج إلى أغلبية في استفتاء عام، وقد أيد هذا القانون 61 عضو كنيست من مجموع أعضاء الكنيست الـ120 عضواً.

قبل البحث في الأسباب والرسائل المتوخى إيصالها من هذه الخطوة التصعيدية والاستفزازية، لا بدّ لنا من القول، في ظل الإنزباجات التي تشهدنا كلّ المكونات «الإسرائيلية»، منذ عام 1996 نحو اليمينية والتطرف (اليمين الديني)، ولتبع ذروتها بتشكّل هذه الحكومة اليمينية المتطرفة في التطرف، إنّ المحرك الأساسي للسياسة الإسرائيلية لم يعد الأمن، بل أصبح الأساس أصبح الاستيطان، فنتيهاؤه وحكومته يرون أنّ الظروف الفلسطينية والعربية والدولية مؤاتية وملائمة لهم من أجل تحقيق أهدافهم في استمرار الاستيطان والاحتفاظ بالأرض والأمن والسلام معاً.

فالحالة الفلسطينية ضعيفة ومنقسمة على ذاتها، ومستقبلها نحو المزيد من الفوضى والتشرذم، بينما الحالة العربية دخلت حروب التدمير الذاتي والحروب المذهبية والطائفية لترسم لها خرائط جغرافية جديدة على تخوم وحدود المذهبية والطائفية، والإرادة الدولية المشتبكة أقطابها الرئيسية روسيا وأميركا من أوكرانيا حتى اليمن معطلة وغير قادرة على فرض حلول سياسية على «إسرائيل». وكذلك وجدت «إسرائيل» بأنّ الأزمة السورية والحرب الكونية الطالمة التي تشنّ عليها لتغيّر موقعها وموقعها في الجغرافيا السياسية، تلك الحرب اخذت منحى تفكيكياً وتدميراً في آن واحد أي تفكيك الجيش والسلطة والمؤسسات وتدمير البنى التحتية ونهب الثروات والخيرات مع عمليات قتل لمئات الآلاف من البشر، وتهجير قسري للملايين وخسائر اقتصادية كبيرة جداً تقدّر بالمليارات. هذه الحالة أوجدت وهماً عند نتياهو بأنّ سورية ربما تكون لقمة سائغة لتقاسم النفوذ أو وراثة النظام الوطني من قبل نتياهو وحلفائه من السلاجقة الأتراك ومشيوخ النفط العربية (السعودية وقطر).

الأزمة السورية العميقة والعذوان الذي تتعرّض لها سورية، هما الظرف المناسب في اعتقاد نتياهو، إلا أن الحقيقة هي في أنّ الإيديولوجية الصهيونية القائمة على الاستيطان والتطرف هي السبب الرئيسي لمثل هذه الخطوة التصعيدية والاستفزازية، فنتيهاؤه لم يخلّف هذه بل قال بشكل واضح بأنّ الجولان المحتل جزء من «أرض إسرائيل الكاملة».

ويبدو أنّ تلك الخطوة الاستفزازية، هي محط إجماع كلّ مكونات ومركبات حكومة الاحتلال الحزبية والسياسية: يمينياً ويسارياً. واللائف هنا، أنّ هذه الخطوة أتت متزامنة مع مناورات عسكرية «إسرائيلية» ضخمة على «الجبهة الشمالية»، وتصريحات لنتياهو قبلها بأسبوعين بأنّ «إسرائيل» نفذت عشرات الضربات الجوية ضدّ أهداف في سورية خلال السنوات الخمس الماضية، بما يؤشر إلى التدخل «الإسرائيلي» السافر في الأزمة السورية بطرق عدة، منها التدخل المباشر لمصلحة القوى التكتيرية والإرهابية «جبهة النصرة» و«داعش»، وهنا يظهر الصلف والعنجهية الإسرائيليان في تحدي الشرعية الدولية «المعهرة» التي تداعت إلى عقد مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع، عند الدخول العراقي للكويت، تحت يافطة وذريعة عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة والخروج على الشرعية الدولية، حيث تشكلت الجيوش وسيّرت البوارج وحاملات الطائرات ل«رد» صدام حسين، في حين لم تحرك الشرعية الدولية ساكناً ضدّ الخطوة الاستفزازية «الإسرائيلية».

أما الرسالة الأخرى التي حملتها هذه الخطوة الاستفزازية، فهي رسالة منسقة مع أطراف عربية وإقليمية ودولية عدة منها تركيا والسعودية وأميركا وفرنسا، بأنّ إسرائيل لن تسمح باستمرار تقدّم الجيش السوري نحو الساعات كامل الجغرافية السورية، وأن يصبح الجولان جبهة عسكرية مفتوحة ضدّ الاحتلال من قبل قوى مقاومة سورية ولبنانية وإيرانية، وهي كانت ترى في «جبهة النصرة» قوة لجدار عازل أو منطقة آمنة على غرار قوات لحد المقبورة في الجنوب اللبناني، وكما هي ورقة لتركيا من أجل الضغط على الأوروبيين في قضية اللاجئين السوريين، إما دفع الجزية أو دفعهم للهجرة نحو أوروبا، والموافقة على إقامة منطقة آمنة لتطويعهم في الشمال السوري، والسعودية كانت تبحت عن دور لها بتضخيم قوة «جبهة النصرة» عنوان المعارضة السورية، بما يمكنها من الإسماك بانصاف المعارضة السورية، ومن هنا جاء انسحاب وفد المعارضة «السوري» المينقّب عن اللجنة العليا لمؤتمر الرياض، والتهديدات التي أطلقها كبير مفوضي معارضة جماعة الرياض محمد علوش بإشغال النار تحت أقدام الجيش السوري، لكي يبقى الاصبغ السعودي يعذب بأمن واستقرار سورية.

الموقف الإستراتيجي «الإسرائيلي» من الجولان، هو استمرار المواقف «الإسرائيلية» ذاتها من كلّ القضايا العربية وبالذات القضية الفلسطينية، حيث ترفض «إسرائيل» بشكل مطلق حق العودة للشعب الفلسطيني المشرد، وفق القرار الأممي (194)، وتستمرّ بتهميد القدس على قدم وساق وتحوّلها إلى «عاصمتها الموحدة والأبدية» في ظل صمت دولي مطبق؟

Quds.45@gmail.com

## موغيريني: تركيا لا تزال بعيدة عن العضوية الأوروبية العلمانية في تركيا تشظى لمصلحة الطائفية



بين رافض ومؤيد للفكرة في بلد يعاني اضطرابات سياسية عميقة. وفي السياق، قال مصطفى شنتوب رئيس لجنة صياغة الدستور في تركيا للصحافيين أمس إن مسودة الدستور الجديد تحتفظ بمبدأ العلمانية وإن حزب العدالة والتنمية الحاكم لم يتطرق إلى حذفه. في غضون ذلك، أعلنت منسقة الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أمس، أنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يزال بعيداً. وأضافت موغيريني أنّ المحادثات مع تركيا حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، هي الفرصة الوحيدة لمساعدة تركيا على تحديث الدولة، والتقليد بأسس القانون، بما فيها حرية عمل وسائل الإعلام وحرية التعبير. وقالت موغيريني لمصدر إعلامي رداً على سؤال حول توقيت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: «نحن بعيدون عن ذلك حتى الآن، كل شيء يعتمد على سير المفاوضات».

كما أشارت منسقة الشؤون الخارجية للاتحاد، إلى أنّ دول البلقان تجري مفاوضات حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ سنوات كثيرة، ولكنها «ما زالت بعيدة عن الانضمام».

هذا وعقد الاتحاد الأوروبي، في نهاية شهر آذار الماضي، اجتماعاً على مستوى القمة مع رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو، لمناقشة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وسلسلة اللاجئين، وتمّ التوصل إلى اتفاق تحصل بموجبه أنقرة على مزيد من المساعدات المالية في مقابل منعها تدفق اللاجئين إلى بلدان أوروبا.

يذكر أنّ الاتحاد الأوروبي قد رشح دول دول للانضمام إليه، وهي: ألبانيا، وإيسلندا، ومقدونيا، وصربيا، و تركيا، والجبل الأسود، في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة إيسلندا مؤخراً، عن سحب طلبها للعضوية في الاتحاد.

نظام الحكم والمجتمع في تركيا، لا سيما بعد أن نجح الحزب في التحكم بمفاصل الدولة منذ بدء صعوده إلى الحكم في عام 2002.

وقد ظهرت الحركات الإسلامية بالمشهد السياسي التركي رسمياً منذ عام 1970، مع تأسيس حزب جديد تحت اسم «حزب النظام الوطني» لنجم الدين أربكان، الذي يطلق عليه البعض «أبو الإسلام السياسي» في تركيا، وتضمن خطابه آنذاك قبولاً ضمنياً بالدولة التركية الحديثة وبالأساس القومي لتركيا.

ولكن في واقع الأمر، فإن برنامج هذا الحزب كان أكثر إسلامية من أي كيان سياسي تركي آخر منذ ولادة

جمهورية أتاتورك، ليعلن عن فتح عهد جديد للحركة الإسلامية الحديثة في تركيا الجمهورية، خصوصاً مع ظهور حزب العدالة والتنمية.

وهذا الخطاب الواضح للقيادي بحزب العدالة والتنمية ورئيس البرلمان التركي، ليس بمنأى عن تصريحات مشابهة لأعضاء الحزب المذكور، منذ إعادة انتخابه في تشرين الثاني، إذ ظهرت تصريحات منادية باستبدال الدستور التركي الحالي الذي سن عقب انقلاب عسكري عام 1980.

هذا ومن المؤكد أنّ الجدل بشأن اعتماد دستور ديمقراطي سينير تلك العنترات والحساسيات داخل المجتمع التركي

88 عاماً مرت على تطبيق العلمانية في تركيا، في بلد فاق عدد مسلميه الـ90% من مجموع سكانه، بيد أنّ القيادة السياسية الجديدة للبلاد تسعى إلى محو إرث مصطفى أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة.

فقد عاد الحديث عن العلمانية في تركيا، مع صعود حزب العدالة والتنمية، المعروف بخلفيته الإسلامية، إلى هرم السلطة، لكن دعوة رئيس البرلمان التركي، إسماعيل كهرمان، إلى اعتماد دستور ديني في تركيا لعام 2016، وضع هذه المسألة في دائرة الضوء.

كهرمان، أشار بدعوته إلى أنّ يكون الدستور المقبل للبلاد «دينيًا» بدلاً من كونها «علمانية» جزءاً منه، مؤكداً أنّ تركيا هي بلد مسلم، وهو وضعٌ، حسب اعتقاده، يعزز الطابع الديني للبلاد.

ويستحوذ العدالة والتنمية على 317 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 550 مقعداً، وهو بحاجة إلى 330 صوتاً كي يطرح دستوره المقترح للاستفتاء، مما يعني أنّ عليه أن يكسب أصوات مشرعين من أحزاب أخرى.

فرئيس البرلمان والقيادي في حزب العدالة والتنمية، لم يمض أشهر على توليه المنصب بعد انتقاله 13 سنة عن العمل داخل أروقة البرلمان التركي، ليخبر خطابه عاصفة سياسية جديدة بالبلاد بين الإسلاميين والعلمانيين.

فإنّ تصريح كهرمان هذا، كتب زعيم المعارضة كمال كيليتشدار أورغلو في تغريدة على حسابه بتويتر، مخاطباً القيادي في العدالة والتنمية «الفضي التي تسود الشرق الأوسط هي ثمرة عقليات تقوم، كما نعلم، بتسخير الدين كأداة سياسية»، مضيفاً في السياق نفسه إلى أنّ هدف العلمانية هو تمكين الفرد من ممارسة دينه بحرية.

ولطالما اتهمت المعارضة التركية، حزب العدالة والتنمية بزعمائه رجب طيب أردوغان، بالسعي إلى أسلمة

## واشنطن تهين وزير خارجية كوريا الشمالية يونهاوب: بيونغ يانغ تحضر لتجربة إطلاق صاروخ جديدة



وقالت وكالة أنباء «يونهاوب» الكورية الجنوبية أمس إن كوريا الشمالية تحضر في ما يبدو لتجربة إطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى بعد المحاولة الأولى التي وصفتها الولايات المتحدة بأنه كارثية.

ونقلت الوكالة عن مسؤول حكومي لم تذكر اسمه قوله: «هناك دلائل على أنّ الشمال قد يطلق صاروخ موسودان الذي جرت محاولة فاشلة لإطلاقه في ذكرى ميلاد كيم إيل سونغ يوم 15 نيسان».

جاء ذلك في وقت كشفت فيه واشنطن عن التقييدات التي فرضتها الأسبوع الماضي على تنقلات وزير الخارجية الكوري الشمالي، لي سو يون، أثناء زيارته نيويورك للمشاركة في أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، جون كيري، في مؤتمر صحفي إن هذه الإجراءات اتخذتها كوريا الشمالية في الأونة الأخيرة اختبارات للأسلحة النووية.

وأشار كيري إلى أنّ هذه التقييدات تم تطبيقها بحق الوزير الكوري الشمالي وأعضاء وفده، موضحاً أنّهم كان بإمكانهم زيارة 4 مواقع فقط في أثناء

وجودهم بنيويورك، وهي: مقر بعثتهم، ومقر الأمم المتحدة، والفندق الذي كانوا يقفون فيه، والمطار.

وفي رد على سؤال حول ما إذا كان وزير الخارجية الكوري الشمالي يمكنه أن يذهب إلى مطعم ما لتناول الغداء، قال كيري: «أمل في أنه استطاع أن يتناول الغداء في فندقه».

## الفرنسيون يعتبرون المهاجرين مصدراً هاماً للجريمة

وقال استطلاع «سبوتنيك» آراء، يعتقد الغالبية العظمى من الفرنسيين 64%، أنّ وجود المهاجرين من أفريقيا والشرق الأوسط على الأراضي الفرنسية، هو مصدر هام للجريمة.

تبين هذا من خلال استطلاع رأي أجرته شركة الدراسات الفرنسية المعروفة Ifop، بناءً على طلب من وكالة «سبوتنيك» الدولية للأبحاث والإعلام. وعموماً، أظهر الفرنسيون

قام حشد من اللاجئين المعيبين عدوانياً، الذين يعتقد أنّهم من منشأ أفريقي وشرق أوسطي، قاموا بأعمال شغب بالقرب من محطة مترو «ستالينغراد».

أجرت الاستطلاع في فرنسا، شركة الدراسات الكبرى Ifop في فترة 3 - 5 شباط/فبراير 2016. شارك في الاستطلاع 1499 شخصاً، يمثلون سكان فرنسا وفقاً للعموم والجنس ومكان السكن.

من البنك المركزي الإيراني لاسترجاع مبلغ 2 مليار دولار من أصوله المجمدة، وقررت أنّ هذا المبلغ يجب أن يذهب إلى عائلات ضحايا تفجيرات العام 1983 في بيروت الأمريكية وإلى أقارب ضحايا غيرها من «الهجمات الإرهابية».

يذكر أنّ أكثر من 100 أميركي طلبوا في وقت سابق بتعويضات عن هجوم إرهابي يعتقدون أنّ إيران شاركت في إعداده.

وكانت لكتات تابعة لقوات أميركية متمركزة في بيروت تعرضت لهجوم، في 23 تشرين الأول من العام 1983، أوقع 241 جندياً أميركياً.

في غضون ذلك، أكدت الولايات المتحدة أنها لا تنوي شراء الماء الثقيل من إيران على أساس دائم.

وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية، جون كيري: «حسب علمي، ليست هناك خطط للشراء على أساس دائم».

في وقت سابق، أعلن ممثل وزارة الخارجية الإيرانية، جابر أنصاري، أنّ بلاده أنتجت حتى الآن نحو 200 طن من الماء الثقيل، بينما يحتاج مفاعل أراك إلى 60 طناً فقط، مؤكداً أنّ إيران تنوي بيع ما لا يقل عن 70 طناً من الماء في السوق الدولية.

وكان وزير الطاقة الأميركي، إرنست مونيتس، قد صرح بأن الوزارة تعتزم شراء 32 طناً من الماء الثقيل الذي يستخدم في المواقع النووية في إيران، وتردّد أنّ قيمة الصفقة ستبلغ حوالي 8.6 ملايين دولار.